الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية لموظفي التعليم
المكتب الإقليمي مكناس

بيـــــان حول الحركـــة المحليـــة

في إطار متابعته لأشغال اللجنة الإقليمية المشتركة المسهمة في تدبير الشأن التعليمي بالإقليم بما في ذلك تدبير حركية الموارد البشرية ،و مواكبة منه لمسار الحركة المحلية التي تم الإعلان عن نتائجها بشكل جزئـــي، من خلال إصدار نتائـــج كل من الثانوي التأهيلي والثانوي الإعدادي،فان الحركة المحلية للتعليم الابتدائـــي لا زالـت تعرف تعثرا يتكشف بكثـــــرة اللقاءات الماراطونية و المتكررة و التي كان آخرها يوم الاثنين10 أكتوبر2011التي لم تكلل بعد بنتائج مرضية لشغيلة التعليم الابتدائي التي تنتظر الإنصاف بعد طول المعاناة و حجم الضرر.وإننا إذ نؤكد على أن هذا التعثر راجع بالأساس إلى إصدار المذكـــرة المنظمة للحركة بشكل انفرادي مما فوت فرصة تعميق النقاش من لدن الفرقاء، و تحديد تصور واضح لمعالجة الحركـــــة .

وإن المكتب الإقليمي ـ إبعادا لكل الشائعات ودرءا لكل المغالطات – يصدر هذا البيان لكشف الأسباب الحقيقية وراء تأخر الإعلان عن نتائج الحركة المحلية، رغم قناعات البعض بإخراجها على منوال حركة الإعدادي و الثانوي وذلك من خلال تسجيله لمجموعة من الملاحظات و المواقف:

❖ التوضيحات و الملاحظات:

- حركة الثانوي رغم نتائجها المرضية الى حد ما خلفت وراءها مجموعة من المتضررين لاعتمادها تقنية البرنام؛
- الاستمرار في اعتماد البرنام في الحركة الخاصة بالابتدائي من خلال منطق الفائض يجعل الحركة مجرد " إعادة انتشار" تضرب عرض الحائط منطق الاستحقاق تكافؤ الفرص؛
- إقرار منطق تحكمي في فتح المناصب الشاغرة في غياب أية إشارة لذلك في منطوق المذكرة المنظمة للحركة المحلية؛
- تضارب المعطيات فيما يخص ضبط الحاجيات المرتبط بالمؤسسات بين ما تقدمه الوثائق و ما يكشف عنه الواقع؛
- ازدواجية المعايير في عملية تعديل البنية داخل المؤسسات و تحديد الفائض؛
- استفادة الفائض من عملية التكليف خارج الجماعة و حرمانه من الانتقال باعتماد البرنام؛
- تعويم عملية التكليف و اعتماد منطق التمييز و التفضيل بين الأساتذة المكلفين؛
- التستر على بعض الأساتذة من خلال عدم ادراجهم في عملية ضبط الحاجيات؛
- إلحاق الإدارة الإقليمية لأساتذة بمؤسسات التعليم العالي مع ترك بعضهم الخصاص قلص من وعاء الاستفادةمن الانتقال.

❖ المطالب و المواقف:

- تزويد الفرقاء الاجتماعيين بالمعطيات الحقيقية و التزام الحياد التام قي إعداد لوائح ضبط الحاجيات؛
- مراجعة جميع التكليفات التي لا تحترم المذكرة المنظمة و المعايير المتفق عليها؛
- وضع جدولة زمنية محددة لإجراء كل العمليات المرتبطة بالحركة المحلية؛
- الرفض المطلق لإعلان أية نتائج لا تحترم مبدأ الاستحقاق و تكافؤ الفرص.

هذا و إن المكتب الإقليمي إذ يتمنى الشفاء العاجل للسيد النائب الإقليمي من و عكته الصحية ،فانه يعلن استعداده التام للتعاون بشكل ايجابي في سبيل إخراج حركة محلية تستجيب لطموحات الشغيلة،ويحذر مصلحة الموارد البشرية من الالتفاف على الحقوق المشروعة لرجال ونساء التعليم ،ويحملها كامل المسؤولية فيما سيؤول إليه الوضع من توتر و احتقان في حالة فشلها في إعادة الثقة إلى نفوس أسرة التعليم الآملة في العمل في ظروف تنسجم مع الشعارات المرفوعة في المخطط الاستعجالي.

وما ضاع حق وراءه طالب
عن المكتب الاقليمي
سعيد الشقروني